جامعة المجمعة
Majmaah University
وكالة الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير من وطئت قدمه الأرض نبينا محمد - صلى الله عليه وسلم - أما بعد.

اعداد الطالب\ عبدالرحمن الحافي

أستاذ المادة\ د.البشير الرقاد

المادة\مناهج وطرق البحث العلمي

عنوان البحث

أثر تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية في الحد من ظاهرة الهدر المالي في المؤسسات العامة

المقدمة

تُعد الإدارة المالية الرشيدة حجر الزاوية في نجاح أي منظمة سواء كانت عامة أم خاصة وفي ظل التحديات الاقتصادية يبرز "الهدر المالي" كأحد أخطر المعوقات التي تستنزف الموارد وتعيق تحقيق الأهداف التنموية ولا يقتصر الهدر على الإنفاق الزائد بل يشمل سوء تخصيص الموارد وضعف كفاءة التشغيل.

ولأن البحث العلمي في العلوم الإدارية يهدف لمساعدة متخذي القرار على اتخاذ القرارات الصحيحة وتقليل المخاطر تأتي هذه الدراسة لبحث واحد من أهم الحلول المقترحة وهو "الحوكمة" تسعى هذه الدراسة إلى سد

الفجوة المعرفية بتقديم دليل علمي حول مدى فاعلية أنظمة الحوكمة المطبقة حاليًا في الحد من ممارسات الهدر المالي في المؤسسات العامة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود غموض وتساؤلات أمام الباحث ورغبة لديه في الوصول إلى الحقيقة يمكن صياغة المشكلة في صورة تساؤلات استفهامية وتساعد الإجابة على هذه التساؤلات في تحديد أهداف الدراسة.

مثال للصياغة الاستفهامية :ما مدى فاعلية تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية (كآليات للضبط والتحكم) في تقليل مستويات الهدر المالي في المؤسسات العامة؟

يمكن تقسيمها إلى تساؤلات فرعية:

1- ما هي أبرز أشكال ومستويات الهدر المالي في المؤسسات العامة؟

2- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام المؤسسة بآليات الحوكمة (مثل الشفافية والمساءلة) وبين انخفاض الهدر المالي؟

أهداف البحث

1- التعرف على مفهوم الهدر المالي وعوامله وأسبابه

2- قياس مستويات الهدر المالي في عينة الدراسة.

3- تحديد نوعية العلاقة (طردية أو عكسية) بين آليات الحوكمة المؤسسية ومتغير الهدر المالي

4- تقديم نموذج مقترح لتعزيز كفاءة الإدارة المالية للحد من الهدر المالي.

أهمية البحث

تعبر الأهمية عما يضيفه البحث من معرفة سواء للمجال النظري أو التطبيقي.

1- **الأهمية النظرية/العلمية :** إثراء المكتبة العلمية بالمعارف حول العلاقة بين الضوابط الإدارية والمالية (الحوكمة) وظاهرة الهدر مما يساهم في تقدم المعرفة

2- **الأهمية التطبيقية/العملية:** مساعدة متخذي القرار في المؤسسات العامة على اتخاذ القرارات الصحيحة لتقليل حالة عدم التأكد والمخاطر وحل المشكلات المتعلقة بالهدر المالي

فرضيات البحث

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية وظاهرة الهدر المالي في المؤسسات العامة

منهج البحث

• **المنهج الوصفي:** يهدف إلى وصف الظواهر وجمع الحقائق والبيانات عنها، ويستخدم لدراسة الأوضاع الراهنة كما هي في الواقع .ويمكن استخدام **الدراسات الارتباطية**

ضمن هذا المنهج للكشف عن العلاقات بين متغير الحوكمة ومتغير الهدر المالي

حدود البحث

. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة (الإفصاح ، والمساءلة ، والرقابة الداخلية) وقياس الهدر المالي

. **الحدود المكانية:** تحدد المنطقة أو المؤسسات التي ستجرى عليها الدراسة (تقتصر الدراسة على المؤسسات العامة في مدينة الرياض)

. **الحدود الزمانية:** تحديد الفترة الزمنية التي ستُجمع عنها البيانات (تقتصر الدراسة على الفترة من 2020 إلى 2024)

مجتمع البحث: جميع الموظفين (أو المديرين الماليين والإداريين) في المؤسسات العامة المحددة في الحدود المكانية

عينة البحث: سيتم اختيار عينة ممثلة للمجتمع يمكن استخدام العينات الاحتمالية (العشوائية) مثل العينة العشوائية الطبقية إذا كان المجتمع مقسماً إلى فئات متباينة (مثل تقسيم العينة حسب المستوى الوظيفي أو التخصص)

مصادر البيانات

البيانات الثانوية: تشمل التقارير السنوية والسجلات والوثائق الداخلية للمؤسسات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالحوكمة المالية والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الموضوع تتميز هذه المصادر بانخفاض تكلفة تجميعها وسرعة الحصول عليها

البيانات الأولية: يتم تجميعها مباشرة بواسطة الباحث لأول مرة

الأداة الرئيسية: الاستبيان (Survey) يستخدم لجمع البيانات حول آراء واتجاهات الأفراد العاملين في المؤسسات (كالعينة)

أدوات أخرى: المقابلات (مع كبار المسؤولين أو مديري الإدارات المالية) للحصول على معلومات معمقة يصعب الحصول عليها كتابياً

الدراسات السابقة

دراسة (رابح، 2000)

الهدف : استهدفت التعرف على نوعية نظم الحوافز المطبقة في المنظمات الصناعية الليبية، وتحديد العلاقة بين هذه النظم ومستوى أداء الأفراد

النتائج: أثبتت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحوافز المعنوية والأداء .كما أشارت إلى وجود نواقص في نظم الحوافز المطبقة.

الخلاصة وتحديد أوجه القصور (النقص في الدراسات السابقة)

تؤكد الدراسات السابقة على أن موضوع الضوابط الإدارية والمالية (كالحوكمة) له أهمية قصوى في تحسين الأداء وأن الكفاءة والجودة أصبحت معيار البقاء في عالم المال.

ومع ذلك، فإن جوهر العلاقة بين آليات الضبط الداخلي (الحوكمة) ومستويات الهدر المالي المحددة في القطاعات العامة (على سبيل المثال) لم تنل التركيز الكافي في هذه الدراسات.

يتمثل النقص الذي يعالجه البحث الحالي في الآتي:

التركيز النوعي على الهدر :ندرة الدراسات التي تقيس وتحدد كمياً ظاهرة "الهدر المالي" كمتغير تابع، مقارنةً بالدراسات التي تركز بشكل عام على كفاءة الأداء أو الربحية.

2- الربط المباشر بين المتغيرات :تفتقر الدراسات إلى التحليل العميق الذي يحدد اتجاه العلاقة وقوتها (طردية أو عكسية) بين آليات محددة للحوكمة (مثل الإفصاح والمساءلة) وبين الانخفاض المباشر والملموس في مستويات الهدر المالي في المؤسسات العامة.

الأصالة والتفرد ولذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى إضافة معرفة جديدة إلى مجال التخصص (المنفعة العلمية) من خلال تجاوز نقاط الضعف في المنهجية أو الإطار النظري للدراسات السابقة وتقديم تحليل دقيق يهدف إلى حل المشكلة وتقديم نموذج تطبيقي لتقليل الهدر.